

حقوق كبار السن في ظل الأعراف والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمحافظة عليها في إطار الأسرة والمجتمع

ورقة عمل مقدمة إلى ندوة حقوق كبار السن

2014/9/30

الدوحة - قطر

إعداد

الأستاذ/ جابر الحويل

مدير إدارة الشؤون القانونية

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



تمهيد:

يتكون المجتمع من أطرافٍ متعددةٍ لكلٍ منها دوره فيه ، ففي المجتمع المرأة والرجل والطفل والكبير والمسن ، ولكلٍ دورٌ مهمٌ في انتظام واستمرار حياة المجتمع ، غاية ما في الأمر أنها مراحلٌ طبيعيةٌ قدرها الله عز وجل على خلقه لحكمةً يعلمها هو ، يقول رب العزة جل وعلا: " **اللَّهُ الَّذِي**

**خَلَقَكُمْ مِّنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ
ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ
ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ**

الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ"¹ ، ولعل من بين جوانب الحكمة في ذلك

تواصل الأجيال من جيلٍ إلى آخرٍ ، فالكبير بحكمة السنين والمعرفة يستطيع أن يقود المجتمع المحيط به إلى خير الفرد والأسرة بما أوتي من حكمة السنين ، وفي ذلك يقول الشاعر:

إن المشيب رداء الحلم والأدب كما الشباب رداء اللهو واللعب

ويقول آخر:

وما كل أيام المشيب مريرة ولا كأيام الشباب عذاب

¹ - الروم - الآية 54.

وينبغي أن نفرق بين تقدم السن والشيخوخة ، فإن الأخيرة إنما هي عملية بيولوجية تقترن بالاستهلاك التدريجي للأعضاء والتغيرات الحيوية التي تطرأ على الجسم ، كمرحلة من مراحل الحياة ، أما المسن فهو من أمضى من العمر سنين عدداً ، اختلف في تحديدها ، فتارةً يحددها البعض بخمسين وستين سنةً ، وأخرى يحددها بسن التقاعد عن العمل.

وتظهر المشكلة الرئيسية لكبار السن في هذا الاختلاف بين الشيخوخة وبلوغ سنٍ معينةٍ ، إذ قد يبلغ الشخص سن التقاعد وهو لا يزال قادراً على العطاء وخدمة مجتمعه ، مع ما للتقاعد من آثارٍ سلبيةٍ على الفرد ، سواءً بانخفاض دخله و شعوره بالتهميش وعدم وجود دورٍ له ، ومن هنا اهتمت الموائيق الدولية بتناول موضوع حقوق المسنين بما يحقق التكريم والتقدير لهم ، وفي ذات الوقت يحقق لهم القدرة على خدمة المجتمع والعطاء والرفاهية التي يستحقونها بعد سنين العمل.

ولما كان موضوع الورقة يتناول حقوق كبار السن في ظل الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والأعراف الدولية في هذا الشأن ، وتحقيق ذلك في إطار الأسرة والمجتمع ، فإننا نتناول فيما يلي كل من هاتين النقطتين في فرع مستقلٍ.

الفرع الأول

كبار السن في موثيق حقوق الإنسان

شهد القرن العشرون إطالة تاريخية لمدة حياة الإنسان ، فعلى امتداد السنوات الخمسين الماضية ازداد العمر المتوقع عند الولادة عالمياً على نحو تدريجي حوالي 20 سنة ، ليصل إلى 66 سنة ، بفضل التقدم الذي شهدته المعارف والتكنولوجيا الطبية ، وتمثل هذه الطفرة السكانية تغييرات غير عادية في حياة الأفراد ، تتخطى مجرد إضافة السنوات لتأخذ اتجاهات شديدة التعقيد والانتشار.

وفي حين أن المجتمع كمجموعة وكأفراد يرحب بامتداد العمر ، فإن آثاره عميقة على نوعية الحياة ، وقضايا الشيخوخة السليمة ، والسن ، والإدماج الاجتماعي ، وحالة المسنات ، وتعزيز الدعم والأمن الجماعي خلال أمد الحياة الطويل.

وقد ظلت السياسات العامة المتعلقة بكبار السن تصمم ، خلال معظم القرن العشرين ، برؤية تأخذ في الاعتبار مجتمعاً للشباب ، إلا أنه ينبغي ، من الآن فصاعداً ، أن تصمم السياسات العامة المتعلقة بكبار السن والشباب ومن هم في

الوسط بحيث تأخذ في الاعتبار مجتمعاً في طريقه إلى الشيخوخة ، وهو مجتمع سيكون قريباً ثلث سكانه فوق سن الستين.

ويجب أن تبدأ المجتمعات الدولية والوطنية والمحلية الآن في تكييف هياكلها التحتية وسياساتها وخططها ومواردها وتحقيق الاتساق فيما بينها بحيث تحوّل التدخلات المتعلقة بالسياسات العامة ، التي تشمل استثمارات اجتماعية وبشرية فضلاً عن استثمارات اقتصادية ، دون ظهور حالات الاعتماد غير اللازمة التي تنشأ إما في سن متقدمة من حياة الأفراد أو في الصغر.

وعندما تتم استثمارات رشيدة مسبقاً ، يمكن أن تتغير الشيخوخة من استنزاف للموارد إلى بناءٍ لرأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

فالاعتراف بالتفرد الذي يتكشف طوال حياة الفرد يمثل عنصراً أساسياً لدفع المجتمع إلى احتضان مساهمات مواطنيه المسنين ، إذ أن حزمة المعرفة والحكمة والخبرة التي كثيراً ما تأتي مع تقدم السن تكون في الغالب جزءاً من وعي عميقٍ لا يمكن استبداله أو بيعه أو سرقة ، بيد أنه ينبغي تنشيطه وتوسيع نطاقه واستخدامه في جميع ملتقيات المجتمع وميادينه وجبهاته ، وفي منافذ قدراته الإبداعية.

ومن هنا كانت أهمية المؤتمر العالمي الأول للشيخوخة الذي عقد في فيينا عام 1982، والذي اعتمد توصياتٍ أو خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة ، والتي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعٍ لمندوبي 124 دولة ، معلنةً العقد التاسع من القرن العشرين عقد المسنين.

وتعتبر هذه الخطة مرشداً للعمل لأنها تبين بالتفصيل التدابير التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها من أجل المحافظة على حقوق كبار السن ، في إطار

الحقوق التي أعلنها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان ، وهي تتضمن 62 توصية يتصل كثيرٌ منها اتصالاً مباشراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويمكن إجمالها في سبعة مجالات ، هي: الصحة والتغذية ، وحماية المستهلكين المسنين ، والإسكان والبيئة المعيشية ، والأسرة ، والرفاه الاجتماعي ، وتأمين الدخل ، والعمل ، والتعليم.

وقد اتضح ، من خلال العمل الميداني ، أن أكثر المجالات صعوبة من حيث المعالجة هي: الإسكان والبيئة المعيشية ، وتأمين الدخل والعمالة ، وحماية المستهلكين المسنين.

وتمثل الاهتمام العالمي بقضايا كبار السن في عدة إجراءاتٍ أو خطواتٍ اتخذها المجتمع الدولي ، فعقب المؤتمر العالمي الأول للشيوخة الذي عقد في فيينا عام 1982 ، رفعت منظمة الصحة العالمية في عام 1983 شعار " فلننصف الحياة إلى سنين العمر " ، وطلبت من فروعها في مختلف المناطق أن تقدم مشروعاتها العملية الجامع لتحقيق هذا الشعار.

ثم قدم المؤتمر الدولي الذي انعقد في مكسيكو سيتي عام 1984 توصيةً بضرورة قيام الدول بالاهتمام بالمسنين ، لا باعتبارهم فئةً تبعيةً تلقي بثقلها على المجتمع ، بل باعتبارهم مجموعاتٍ قدمت معوناتٍ كبرى إلى الحياة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والثقافية و إلى عائلاتها وما زالت تستطيع أن تقدم ذلك.

وبعد ذلك عاد المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا عام 1988 ليؤكد على قواعد المشروع العملي المتعلق بالمسنين ، مشيراً إلى أن هدف التنمية هو تحسين رفاه وسلامة كل المجتمع على أساس المشاركة الكاملة في مسيرة التنمية ،

والتوزيع العادل للنتائج الحاصلة ، وأن على مسيرة التنمية أن تعمل على رفع مقام الأفراد ، وتحقيق المساواة من خلال توزيع المصادر والحقوق والمسؤوليات الاجتماعية بين كل الفئات من شتى الأعمار.

وقد تمت صياغة وثيقة (فيينا) الدولية للشيخوخة ، ضمن إطار اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ، وتؤكد هذه الوثيقة على أن صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة وتنفيذها هما حق مطلق ومسؤولية لكل دولة على أن تطبق على أساس احتياجاتها وأهدافها القومية المحددة ، لكن في ظل جهد إنمائي متكامل ومنسق في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومن خلال التعاون الدولي والإقليمي بحيث يسهل تطبيق المبادئ العامة.

والمبادئ العامة التي نادت بها خطة عمل (فيينا) الدولية للشيخوخة ، تؤكد على أن هدف التنمية هو تحسين رفاه السكان جميعاً ويجب إشراكهم فيها ، وهي أساس التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ، بما يكفل ويعزز كرامة الإنسان ، ويضمن الإنصاف بين الفئات العمرية المختلفة في تقاسمها موارد المجتمع وحقوقه ومسؤولياته بحسب قدرات الأفراد ، وأن يقدم لهم ما يحتاجون ، وعلى كل بلد في إطار تقاليده وأعرافه وقيمه أن يتجاوب ويتكيف مع التحولات الديمغرافية وما ينتج عنها من تغيراتٍ ، كما ينبغي أن يسعى الناس من جميع الأعمار إلى إيجاد حلول توازن بين العناصر التقليدية وعناصر التجديد ، سعياً وراء تنمية منسجمة.

وقد أكدت الوثيقة على أن الإسهام الروحي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمسنين يعد ذا قيمة في المجتمع ، وينبغي أن يعترف به ويزداد تشجيعه ، وينبغي اعتبار الإنفاق على المسنين استثماراً دائماً.

كما أشارت الوثيقة إلى أن للأسرة أهمية كبرى ودور مهم في مسألة رعاية المسنين ، ويمكن أن تقدم إسهاماتٍ كبيرةٍ في توفير الدعم والرعاية للمسنين في المجتمع ، وأن على الحكومات تأييد وتشجيع أي نشاط طوعي من شأنه تقديم مثل هذه المساعدات.

ولم تغفل الوثيقة آثار الشيخوخة على التنمية في المجتمعات ، إذ لا بد وأن يشكل الاتجاه المتزايد نحو الشيخوخة المتتالية للهياكل السكانية تحديات للمخططين على الصعيدين الدولي والوطني ، وعليه فإنه سيتعين على البلدان التي توجد فيها نظم راسخة للضمان الاجتماعي ، أن تعول على قدرة اقتصادها على تحمل الأعباء الجديدة المتركمة وعلى استحقاقات تقاعدية مؤجلة وقائمة على أساس الدخل لعدد متزايد وباستمرار من كبار السن.

ثم كانت الخطوة الكبرى باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1991م لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن والخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القرار 91/46 الصادر في 16 ديسمبر 1991 ، والذي تضمنت ديباجته تقديراً لكبار السن ودورهم ومساهماتهم في مجتمعاتهم ، وأنه تأكيداً على المبادئ التي تدعمها مواثيق الأمم المتحدة والمتمثلة في الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد والحقوق المتساوية للرجال والنساء والكبار والصغار وضرورة تحسين مستويات المعيشة وتعزيز التقدم الاجتماعي ، وأنه إعمالاً لخطة العمل الدولية للشيخوخة والتي اعتمدها الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا عام 1982 وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 37/51 المؤرخ 3 ديسمبر 1982 ، وتأكيداً على أنه في عالمٍ لم يعد صحيحاً فيه حتمية تدهور الصحة بتقدم السن ، ومن ثم ينبغي في ظل تزايد عدد ونسبة كبار السن

القادرين على العطاء أن توفر للراغبين منهم فرصة المشاركة والمساهمة في أنشطة مجتمعهم ، فإنها تشجع الحكومات على إدراج المبادئ التالية في خططها الوطنية ، ما أمكن ذلك.

وتتمثل العناصر الرئيسية لتلك المبادئ في التالي:

أولاً: الاستقلالية:

1- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، بأن يوفر لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي.

2- ينبغي أن تتاح لكبار السن فرصة العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل.

3- ينبغي تمكين كبار السن من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة ونسقه.

4- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة.

5- ينبغي تمكين كبار السن من العيش في بيئات مأمونة وقابلة للتكيف بما يلائم ما يفضلونه شخصياً وقدراتهم المتغيرة.

6- ينبغي تمكين كبار السن من مواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.

ثانياً: المشاركة:

- 1- ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم.
- 2- ينبغي تمكين كبار السن من التماس وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، ومن العمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم.
- 3- ينبغي تمكين كبار السن من تشكيل الحركات أو الرابطات الخاصة بهم.

ثالثاً: الرعاية:

- 1- ينبغي أن يستفيد كبار السن من رعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي، وفقاً لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع.
- 2- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ أو استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسدية والذهنية والعاطفية، ولوقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به.
- 3- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم.
- 4- ينبغي تمكين كبار السن من الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل والحفز الاجتماعي والذهني في بيئة إنسانية ومأمونة.

- 5- ينبغي تمكين كبار السن من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في أي مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، بما في ذلك الاحترام التام

لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم ولحقهم في اتخاذ القرارات المتصلة برعايتهم ونوعية حياتهم.

رابعاً: تحقيق الذات:

- 1- ينبغي تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم.
- 2- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترفيهية.

خامساً: الكرامة:

- 1- ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدياً أو ذهنياً.
- 2- ينبغي أن يعامل كبار السن معاملة منصفة ، بصرف النظر عن عمرهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو الإثنية أو كونهم من ذوي الإعاقة أو غير ذلك ، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.

وقد تلا كل ذلك إصدار الأمم المتحدة العديد من الوثائق التي تسعى إلى تقديم المبادئ وتحديد الأهداف والسياسات الكفيلة برعاية المسنين ، ومن أهم هذه المبادئ والأهداف ، والتي اعتمدها الأمم المتحدة عام 1992م ، بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا عام 1982 خطة العمل الدولية ، ما يلي:

- 1- تقديم الدعم إلى البلدان في وضع الأهداف الوطنية بشأن الشيخوخة.

2- توفير الدعم لإدماج المسنين في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية والدولية.

3- توفير الدعم للبرامج المجتمعية لرعاية ومشاركة كبار السن.

4- تحسين البحوث الشاملة لعدة بلدان بشأن الشيخوخة ، بما في ذلك المواءمة بين المصطلحات والمنهجيات.

5- إدراج بند عن الشيخوخة في الأحداث والاجتماعات الدولية ذات الصلة.

6- إنشاء شبكة عالمية للمتطوعين من كبار السن من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

7- تيسير زيادة توثيق التعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة.

8- تيسير زيادة توثيق التعاون فيما بين المنظمات الحكومية المعنية بالشيخوخة.

كما اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي بشأن الشيخوخة ، الذي حثت فيه على دعم المبادرات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة ، بحيث يقدم الدعم الكافي إلى المسنين لقاء مساهماتهم في المجتمع غير المعترف بها إلى حد كبير ، ويشجع كبار السن من الرجال على تطوير قدراتهم الاجتماعية والثقافية والعاطفية التي ربما يكونون قد منعوا من تطويرها في سنوات كسبهم للعيش ، ويقدم الدعم إلى الأسر من أجل توفير الرعاية لكبار السن ، ويشجع جميع أفراد الأسرة على

التعاون في توفير تلك الرعاية ، ويوسع التعاون الدولي في إطار الاستراتيجيات الموضوعية لبلوغ الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة.

كما تقرر في الإعلان الاحتفال بعام 1999 بوصفه السنة الدولية لكبار السن ، اعترافاً ببلوغ البشرية "سن النضج" الديموغرافي.

ومن المهم جداً هنا الإشارة إلى التعليق العام رقم 6 الصادر عام 1995م عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن ، والذي تضمن استعراضاً شاملاً لما اتخذته المجتمع الدولي من خطوات نحو تحقيق تلك الحقوق لهذه الفئة الهامة من البشر ، ثم أشار التعليق إلى التفسير الذي قررت اللجنة ، بما لها من سلطة تفسير للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لنصوص ذلك العهد ، والمتمثلة في الآتي:

1- نظراً لاختلاف المصطلحات المستخدمة لوصف كبار السن اختلافاً كبيراً ، حتى في الوثائق الدولية ، فهي تشمل: "كبار السن" و"المسنين" و"الأكبر سناً" و"فئة العمر الثالثة" و"الشيخوخة" ، كما أطلق مصطلح "فئة العمر الرابعة" للدلالة على الأشخاص الذين يزيد عمرهم على 80 عاماً فقد وقع اختيار اللجنة على مصطلح كبار السن² ، للدلالة على الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فأكثر ، مع ملاحظة أن إدارة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي تعتبر أن "كبار السن" هم الذين بلغوا من العمر 65 سنة أو أكثر ، حيث إن سن ال 65 هي السن الأكثر شيوعاً للتقاعد ، ولا يزال الاتجاه العام ينحو نحو تأخير سن التقاعد.

² - بالإنجليزية older persons ، وبالفرنسية personnes âgées ، وبالأسبانية personas mayores.

2- أنه وإن كان العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يتضمن أية إشارة صريحة إلى حقوق كبار السن ، إلا أن المادة 9 منه والتي تتناول "حق كل شخص في الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية" ، تعترف ضمناً بحق الحصول على ضمانات الشيخوخة.

ومع ذلك ، وحيث إن أحكام العهد تطبق تطبيقاً كاملاً على جميع أفراد المجتمع ، يصبح من الواضح أنه يحق لكبار السن التمتع بالطائفة الكاملة للحقوق المعترف بها في العهد.

وفضلاً عن ذلك ، ونظراً لأن احترام حقوق كبار السن يتطلب اتخاذ تدابير خاصة ، فإن العهد يطالب الدول الأطراف بأن تفعل ذلك بأقصى قدر من مواردها المتاحة.

3- أنه وإن كان العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يشيران صراحةً إلى السن كأحد الاعتبارات التي يحظر التمييز على أساسها ، ومع ذلك فإنه يمكن تفسير منع التمييز بسبب "أي وضع آخر" على أنه ينطبق على السن.

وتلاحظ اللجنة أنه رغم أنه ليس من الممكن حتى الآن استنتاج أن التمييز على أساس السن محظور تماماً بموجب العهد ، فإن مجموعة المسائل التي يمكن قبول التمييز بصددها محدودة جداً ، وفضلاً عن أنه ينبغي التشديد على أن عدم قبول التمييز ضد كبار السن مؤكد في كثير من الوثائق الدولية المتعلقة بالسياسة العامة وفي تشريعات الأغلبية الكبيرة من الدول.

وفي المجالات القليلة التي مازال يسمح بالتمييز فيها مثلما هو الحال فيما يتعلق بسن التقاعد الإلزامية أو بسن الحصول على التعليم العالي ، فإن هناك اتجاه واضح نحو إلغاء هذه الحواجز ، ومن رأي اللجنة أنه ينبغي للدول الأطراف أن تسعى للتعجيل بتنفيذ هذا الاتجاه إلى أكبر حد ممكن.

4- ترى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه ينبغي للدول الأطراف في العهد أن تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن ، ومما يزيد من أهمية دور اللجنة ذاته في هذا الصدد واقع أنه على خلاف حالة فئات السكان الأخرى مثل النساء والأطفال، لا توجد بعد اتفاقية دولية شاملة تتعلق بحقوق كبار السن ، كما لا توجد ترتيبات إشرافية ملزمة تتعلق بشتى مجموعات مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال.

من هنا يمكن القول بأنه وإن لم تكن هناك حتى الآن اتفاقية دولية جامعة لحقوق كبار السن إلا أن مجموعة الوثائق التي تم استعراضها ، تعمل على أن تحقق لهم ، بالإضافة إلى الحقوق المقررة لكل إنسان ، مجموعة من الحقوق التي تتناسب مع أعمار هذه الفئة وظروفها وما قدمته للبشرية ، بما يوجب أن تتوافر لهم مقومات التقدير والرعاية والاستمرار في العطاء للقادرين عليه والراغبين فيه.

الفرع الثاني

كبار السن في إطار الأسرة والمجتمع

لا يمكن أن نتناول هذا الموضوع دون أن نشير إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في هذا الشأن ، فالمولى عز وجل يقول في كتابه الكريم: " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"³ ، ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يوقر كبيرنا...".

ومن هنا فإن قيمنا العربية والإسلامية سبقت تلك المواثيق بسنواتٍ طوالتِ.

³ - الإسراء - الآيتان 23 ، 24 .

ويلاحظ أن كافة المواثيق الدولية التي أشرنا إليها ، تنص صراحةً على أن للحكومات أن تنفذ ما جاء بها في ضوء طبيعة مجتمعاتها وظروفها ، ومن ثم فإنه ينبغي عندما نضع خطط تفعيل مثل تلك المبادئ أن نراعي أننا مجتمع يعرف قيمة وقدرة كبار السن ، ويؤمن بأنه لا يكتمل إيمان الفرد إلا بحسن رعايتهم ، وتوفير ما يقتضيه تكريمهم.

ويمكن من هنا القول بأنه يتعين في هذا الإطار تفعيل المبادئ السابقة ، من خلال الروابط الأسرية أولاً ، ثم من خلال تفعيل دور كبار السن في المجتمع ، والاستفادة من الطاقات والخبرات المتوافرة لديهم ، بما يحقق الاستفادة من خبرة السنين ، وتشجيع القادرين على العطاء منهم على استمراره.

والله الموفق ،،،